

مرشح السعودية يعلن أجندته لإصلاح منظمة التجارة العالمية

التغيير الجذري في عمل الإدارة وفض النزاعات العالقة بين الدول أولويتان لم تعودا تحتلن التأجيل



المنظمة ينتظرها عمل شاق لإعادتها إلى الطريق الصحيح

استراتيجياتها بشكل دقيق على المدى البعيد. ومن التحديات الشاقة التي تعترض المنظمة نقص الاجتماعات الوردية المناقشة ومتابعة المستجدات، وخاصة على مستوى وزراء التجارة والاقتصاد في الدول الأعضاء. وانتقد الرئيس التنفيذي في بنك أتش. أس. بي. سي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا بين 2014 و2016 مسألة إجراء اجتماع وزاري في صلب المنظمة كل عامين. وتعهد في حال فوزه بالمنصب بتعديل القانون قائلًا "يجب إدخال تعديلات جوهرية حتى يكون الاجتماع كل سنة من أجل الوقوف على المشاكل الهيكلية التي تعترض التجارة العالمية وكيفية تفكيك العقبات أمامها".

8
مرشحين يتنافسون على منصب أمين عام المنظمة بعد استقالة البرازيلي روبرتو أرفيدو

ويرى التويجيري أن استقطاب دول أخرى سيمحقها تصنيفًا شفافًا من قبل المنظمة يساعدها على مواجهة التحديات التجارية المستقبلية، بحيث يمكنها بناء

السعودية لإصلاح نشاط المنظمة تركّز على عاملين أساسيين حتى تتمكن من استعادة ثقة الأعضاء وخاصة الدول الكبرى المؤثرة في الاقتصاد العالمي". ويمثل العامل الأول في كيفية إعادة هيكلة إدارة المنظمة بالكامل وخاصة مكتب المدير العام على وجه التحديد لكي يضم فريقًا متخصصًا من المسؤولين يهتم بقياس أداء المنظمة لمعالجة أوجه القصور في عملها.

وحول العامل الثاني، أوضح التويجيري أن ترك العديد من الملفات عالقة في صلب عمل المنظمة يعقد من مهمة الخروج من الأزمات التجارية العالمية، والتي زادت من حدتها مشكلة مرض كوفيد - 19، حيث فاقمت من عدم اليقين الاقتصادي العالمي "والذي لم أر مثله في حياتي".

وقال التويجيري، الذي رفض التعليق على تأثير الأداء السياسي لحكومات العالم على أزمة الوباء، إن "الضرورة تقتضي التحرك سريعًا وفق نهج يعتمد على التواصل بين البلدان وتقريب وجهات النظر في ما بينها لأن ما شهدته السنوات الخمس الماضية من جمود أثر على دور هذا الكيان".

ويتمتع مرشح السعودية، الذي يشغل حاليًا منصب مستشار في الديوان الملكي، بخبرة تتجاوز 25 عامًا شغل فيها الكثير من المناصب العليا خاصة في القطاع الخاص وبنوك عالمية، وهو من الأعضاء البارزين في شركة أرامكو النفطية العملاقة وصندوق الاستثمارات العامة (الصندوق السيادي).

ويبدو أن إحلال أسس جديدة للتجارة والمنافسة وتغيير القوانين الراهنة التي لم تعد تتلاءم مع المتغيرات المتسارعة من بين أبرز التحديات أمام إحداث انقلاب جوهري في صلب عمل المنظمة.

وتطمح السعودية إلى تجسيد رؤيتها المتعلقة بأن تكون حلقة الوصل التجاري بين قارات آسيا وأفريقيا وأوروبا مستقبلًا، من خلال إقناع الدول الأعضاء في المنظمة بجدوى أجندتها.

ولكن أهدافها لا تقتصر عند ذلك الحد

شرعت السعودية الأحد في الترويج لمرشحها لإدارة منظمة التجارة العالمية باستعراض الخطوط العريضة لإعادة الروح إلى المنظمة، وذلك بعد أيام من منح الضوء الأخضر لكافة المرشحين الثمانية ببدء حملاتهم لإقناع الدول الأعضاء باستراتيجياتهم لتغيير الصورة النمطية في عمل هذا الكيان.

وأكد وزير الاقتصاد والتخطيط السابق في مؤتمر صحافي عبر تقنية فيديو كونفيرنس حضرته "العرب" الأحد أن المنظمة ينتظرها عمل شاق وطويل من أجل إعادتها إلى الطريق الصحيح، خاصة وأن قياس الأداء لديها منعدم وأن مسألة الشفافية في التعاطي مع الملفات ضعيفة للغاية.

ودخل التويجيري، رئيس برنامج التحول الاقتصادي ببلاده، مع 7 مرشحين آخرين أحدهم من مصر، وهو حامد ممدوح، الموظف السابق بالمنظمة، في سياق الأسبوع الماضي للفوز بالمنصب بشكل توافقي بين أعضاء المنظمة قبل نهاية العام الجاري. وتعاني منظمة التجارة العالمية من شلل في تنفيذ خططها منذ أن تم تأسيسها في 1995 وقد فاقمت مشاكلها خلال السنوات الخمس الأخيرة بعد أن فشل المدير العام المستقيل البرازيلي روبرتو أرفيدو في حل النزاعات التجارية.

وأثر جمود المنظمة في مواكبة التغييرات الكبيرة التي شهدتها التجارة العالمية، وهو ما بدأ واضحا من خلال فشلها في نزع فتيل التوتر القائم بين الولايات المتحدة والصين حتى الآن وزادت من وطأة ذلك تأثيرات انتشار كورونا على النمو العالمي. ولا يعول مرشح السعودية على علاقة بلاده مع الدول الأعضاء لاختياره لرئاسة منظمة التجارة العالمية فقط، بل يعتقد أن إرسال تلميحات بأن التغييرات ستحصل لا محالة بات أسرا مهما لأن الوضع لم يعد يحتمل التأجيل وأن التأخير أكثر سيعقد مهمة أي كان الفائز بالمنصب.

وقال التويجيري في تصريحاته من العاصمة الرياض إن "استراتيجية

رياض بوعزة
صحافي تونسي

تونس - كشف محمد التويجيري مرشح السعودية في مستهل حملته لتولي منصب مدير عام منظمة التجارة العالمية، والتي تستمر ثلاثة أشهر، عن تفاصيل أجندة بلاده لإحداث انقلاب في عمل هذا الكيان الذي يعاني من الجمود منذ سنوات.

ولدى أكبر منتج للنفط في العالم خطة تتمزج بين مسار إصلاح عاجل للمنظمة بالتوازي مع إعادة ترتيب عملها عبر تسليط الضوء على جذور التحديات الراهنة لاعتماد استراتيجية تضم مجموعة من الحلول تتماشى مع السيناريوهات المحتملة.

ملاح خطة السعودية

- هيكلة جذرية لإدارة المنظمة
- إعادة النظر في علاقة المنظمة بالدول
- تحسين مستوى معايير الشفافية
- قياس أداء نشاط المنظمة دوريا
- تطوير العلاقات مع بقية المنظمات الدولية
- الاجتماع الوزاري كل سنة بدل كل سنتين
- جذب المزيد من الأعضاء للمنظمة
- أسس جديدة لحل النزاعات التجارية
- إرساء نظام قوي يعزز مسألة الانفتاح

صندوق خليفة يدعم ابتكارات الزراعة المائية

وقالت موزة عبيد الناصري إن "هذه الاتفاقية تهدف إلى بث روح ريادة الأعمال في أوساط المزارعين المواطنين من جهة، والمساهمة في تعزيز الأمن الغذائي لدولة الإمارات من جهة أخرى".

وأكدت الناصري أن "إبليت أغرو" شركة عريقة في مجال الاستثمار الزراعي ولديها خبرة واسعة في إدارة المزارع سواء التقليدية أو تلك التي تقوم على نظم الزراعة الحديثة، ولذا فإن صندوق خليفة ينظر بإيجابية وتفاؤل لمستقبل المشاريع الزراعية التي ستستفيد من هذه الاتفاقية".

وأوضحت أن الشركة ستولي إدارة وتشغيل عدد من المشاريع الزراعية بالاتفاق مع أصحابها بهدف تحسين إنتاجها وزيادة كفاءتها التشغيلية وتحويلها إلى مشاريع مجدية استثماريا.

23.9
مليون دولار قيمة دعم صندوق خليفة لمشاريع تكنولوجيا الزراعة المائية

وأشارت إلى أن الاتفاقية التي ستمتد لعامين ستتيح للمزارعين المواطنين الاستفادة من الخبرات العريقة في إبليت أغرو كما ستساهم في نقل التكنولوجيا الحديثة إلى تلك المشاريع. وستسجج الاتفاقية على تبادل المعارف والخبرات المتعلقة بالبحث والتطوير في صناعة المنتجات الزراعية، وتنظيم المؤتمرات العلمية والتقنية في مجال الابتكار والتكنولوجيا الزراعية وتعزيز مشاركة الإماراتيين في قطاع المنتجات الزراعية الطازجة.

أبو ظبي - عزز صندوق خليفة دعمه لابتكارات الزراعة المائية بتقديم دعم مالي لتحفيز خطط تكنولوجيا الزراعة المائية في خطوة تعكس خدمة أهداف الدولة المتواصلة في تنويع الاقتصاد وعصريته على أسس مستدامة.

وقدم صندوق خليفة لتطوير المشاريع من خلال برنامج "زرعي" تمويلات بقيمة 88 مليون درهم (حوالي 23.9 مليون دولار) لنحو 88 مزرعة تقوم على تكنولوجيا الزراعة المائية.

وتتميز تحركات صندوق خليفة بدعمها للمشاريع ذات القيمة المضافة العالية خصوصا في المجال التكنولوجي حيث تسعى الإمارات بصفة متواصلة لتعصير اقتصادها الذي يعد أكثر اقتصاد تنوعا في الخليج ومنطقة الشرق الأوسط.

وواصل صندوق خليفة دعم المشاريع الناشئة محليا ودوليا، من خلال شركات استراتيجية تهدف إلى نقل المعرفة وتحقيق النمو الاقتصادي في الإمارات وفي 22 دولة حول العالم.

ونسبت وكالة أنباء الإمارات لموزة عبيد الناصري الرئيس التنفيذي بالإبليت لصندوق خليفة قولها إن "هذه الخطوة تأتي بهدف دعم ريادة الأعمال في القطاع الزراعي وتوفير التمويل اللازم للمزارعين لتطوير مزارعهم الأمر الذي يسهم في تعزيز الأمن الغذائي للدولة".

وجاء ذلك خلال توقيع صندوق خليفة لتطوير المشاريع وشركة إبليت أغرو إحدى الشركات الوطنية في مجال الاستثمار الزراعي اتفاقية تنويع بموجبها الأخيرة إدارة وتشغيل عدد من المزارع المحمية الخضوية تحت مظلة الصندوق بهدف رفع طاقتها الإنتاجية وزيادة كفاءتها التشغيلية.

وقعت الاتفاقية عن بعد الأحد موزة عبيد الناصري وطارف راشد القاسمي المدير العام لشركة "إبليت أغرو" الزراعية.

المركزي الكويتي يقلل من شأن المخاطر المحدقة بالنظام المالي

وجه العالم اجمع وتغيرت التوقعات حيث يبدو العالم مختلفا على نحو غير مسبق".

وتأتي هذه التصريحات إثر تقرير لوكالة ستاندر أند بورز، وضع التصنيف الائتماني السيادي لدولة الكويت عند المرتبة (A-). مع تغيير النظرة المستقبلية للتصنيف من مستقرة إلى سلبية على ضوء التحديات المالية التي تواجه تمويل الموازنة العامة.

وقالت الوكالة، إن انخفاض أسعار النفط والانتعاشات الاقتصادية السلبية لجائحة كورونا سيضغطان على اتساع عجز الموازنة العامة إلى 40 في المئة، كخسائر الناتج المحلي خلال العام المالي 2020-2021، مقابل عجز يقارب 10 في المئة بالعام الماضي.

وخفف الهاشل من حدة المخاطر المالية بقوله "بفضل المستويات القوية لكفاية رأس المال ووفرة السيولة والمخصصات وجوده الأصول، ظل القطاع المصرفي يتمتع بالمرونة ويشكل جزءا حيويا من آلية دعم التعافي الاقتصادي المرتقب".

وأضاف "التحدي المزيج الناجم عن تداعيات الجائحة على الاقتصاد، وتدهور أسعار النفط، أدى إلى انخفاض حاد في الإيرادات النفطية للدولة".

ولكنه أكد أن تعافي الاقتصاد المحلي، والذي سينعكس بشكل مباشر على أداء القطاع المصرفي، يعتمد على فترة تعافي الأسواق من جائحة كورونا.

من جانبه قال وزير المالية الكويتي براك الشيبان إن "مركزي الكويت المالي متين ولكن علينا استكمال الإصلاح في المالية العامة بما يضمن ديومة المؤسسات ورفاه المواطنين".

وذكر الشيبان أن تعديل النظرة المستقبلية هو "نتيجة تلقائية" لتدني السيولة في الاحتياطي العام، مبينا أن السلطتين التنفيذية والتشريعية تعملان حاليا على إيجاد حلول لهذا التحدي.

قلل بنك الكويت المركزي من المخاطر المحدقة بنظامه المالي تعقيبا على آخر تقرير صادر عن وكالة ستاندر أند بورز التي عدلت النظرة المستقبلية لتصنيف البلد من مستقرة إلى سلبية تبعاً للتحديات المالية التي تواجه تمويل الموازنة العامة فضلا عن انعكاسات كورونا الاقتصادية.

الكويت - طمان المركزي الكويت اوساط الأعمال بخصوص الأوضاع المالية للبلد حيث يؤكد مسؤولون أن وفترة السيولة ووفرة المخصصات وجوده الأصول حذت من تسرب المخاطر إلى النظام المالي ما يعني دعم التعافي الاقتصادي.

وقال بنك الكويت المركزي، الأحد، إن البنوك العاملة في السوق المحلية، دخلت أزمة جائحة كورونا من مركز قوة، ما قلل من المخاطر المرتبطة بالسيولة والملاءة المالية لها.

وأظهرت وثيقة حكومية اطلعت عليها رويترز أن الكويت تخطط لإصدار ما بين



بنوك مستقرة